



OIC/CFM-46/2019/IPHRC/RES/FINAL

القرار

المتعلق بعمل الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

الصادر عن

الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

(دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية)

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

23-24 جمادى الثاني 1440 هـ

الموافق: 1-2 مارس 2019

القرار رقم: 46/1-IPHRC

بشأن

القضايا المتعلقة بعمل الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

إن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 23 و 24 جمادى الثاني 1440 هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)؛

إذ يستذكر المادتين (5) و (15) من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الذي أقرته بالإجماع الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في دكار بجمهورية السنغال يومي 13 و 14 مارس 2008؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 38/2-ق الذي اعتمد بموجبه النظام الأساسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان؛

وإذ يستذكر أيضاً القرار رقم: 39/2-ق الذي أقرت بمقتضاه قواعد إجراءات الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان؛

وإذ يستذكر كذلك القرار رقم: 41/1-IPHRC الذي تقرر بموجبه إنشاء المقر الخاص بالهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في جدة بالمملكة العربية السعودية؛

وإذ يستذكر البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في إسطنبول بتركيا يومي 14 و 15 أبريل 2016، الذي أكد مجدداً أهمية دعم الدول الأعضاء الكامل للهيئة حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها وفقاً للولاية الممنوحة لها وكما هو منصوص عليه في نظامها الأساسي؛

ووعياً منه بأهمية تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية والمساءلة في الدول الأعضاء، وفقاً لميثاق منظمة التعاون الإسلامي وبرنامج العمل العشري للمنظمة للفترة 2015-2025؛

وإذ يأخذ علماً بتقرير الأمين العام المضمن في الوثيقة رقم: (OIC/CFM-46/2019/IPHRC/SG-Rep):

1. يطلب من الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان مواصلة القيام بعملها صوب تحقيق أهدافها التي نص عليها نظامها الأساسي، ومواصلة تقديم رأيها الاستشاري لمجلس وزراء الخارجية حول جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهم منظمة التعاون الإسلامي وتشغل بالها؛
2. يأخذ علماً بالتقريرين الصادرين عن الدورتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة العاديتين للهيئة واللتين عقدتا في مقر الهيئة واللذين تضمنتا الوثائق الختامية حول موضوعي: (أ) "مراجعة عهد منظمة التعاون الإسلامي حول حقوق الطفل في الإسلام من أجل تعزيز حقوق الطفل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" و: (ب) "تعزيز وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين: التزام إسلامي ودولي بحقوق الإنسان" وذلك على النحو الذي وردت به في الوثيقتين: (OIC/IPHRC-13/2018/Rep.Final) و (OIC/IPHRC-14/2018.Rep.Final) على التوالي.
3. يأخذ علماً كذلك بالمداولات المفصلة التي أجرتها فرق العمل الأربعة المنبثقة عن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المعنية بفلسطين، وحقوق النساء والأطفال، والإسلاموفوبيا والأقليات المسلمة، والحق في التنمية والآلية

الدائمة لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي فضلا عن النتائج ذات الصلة لهذه المداولات.

4. يستذكر التقرير المستفيضة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول الزيارة الميدانية إلى فلسطين عام 2016 والذي تضمن معلومات من مصادرها الأولية حول الوضع المرعب لانتهاكات حقوق الإنسان لأبناء الشعب الفلسطيني الأبرياء والتي تمت معاينتها خلال الزيارة، ويحث الدول الأعضاء والأمانة العامة على إدراج توصيات ذات صلة في هذا التقرير في وثيقة "سياسات القدس"، ويطلب من الهيئة القيام بالتنسيق على نحو وثيق مع الأمانة العامة للمنظمة للقيام بزيارة ثانية إلى فلسطين بما في ذلك إلى قطاع غزة حالما تتيح الأوضاع الأمنية القيام بذلك.

5. وإذ يستذكر كذلك التقرير المستفيضة للهيئة حول الزيارة الميدانية إلى مخيمات اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش عام 2018 والذي تضمن معلومات من مصادرها الأولية حول انتهاكات حقوق الإنسان على يد سلطات ميانمار وتوصيات ملموسة لمختلف الجهات المعنية للتخفيف من معاناة المسلمين الروهينغيا وضمان حقوقهم على جميع الأصعدة؛ ويحث الدول الأعضاء والأمانة العامة على تضمين التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير المذكور فيما تبذله من جهود وتعزيز الحقوق الإنسانية للمسلمين الروهينغيا ولإثارة هذه المسألة في كافة المنتديات ذات الصلة ويطلب من الهيئة مواصلة توعية المجتمع الدولي بالجوانب الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان للأزمة الحالية التي يواجهها الروهينغيا المسلمون.

6. يرحب بالتقرير المفصل الصادر عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة الصادر يوم 14 يونيو 2018 والذي أكد الفظاعات والانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الهندية، مع الإفلات من العقاب القضائي من خلال القوانين الوحشية، في حق المسلمين الكشميريين الأبرياء في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي في استخفاف تام بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان. وقد أكد تقرير مكتب المفوض السامي، وكذلك تقرير مجموعة جميع البرلمانين الكشميريين في برلمان المملكة المتحدة، الملاحظات الواردة في التقرير المستفيضة لبعثة الهيئة لتقصي الحقائق حول الموضوع ذاته والذي قدم إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية. ويؤيد النداء الذي أطلقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للقيام بزيارة لتقصي الحقائق إلى كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، ويطلب من الهيئة مواصلة ضغوطها على الحكومة الهندية للسماح لبعثة الهيئة لتقصي الحقائق بالدخول إلى إقليم كشمير المحتل من الهند لإعداد تقرير موضوعي حول أوضاع حقوق الإنسان هناك.

7. يأخذ علماء بالتنظيم الناجح للندوة الدولية السنوية الخامسة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول موضوع: "الإسلاموفوبيا: انتهاك لحقوق الإنسان ومظهر من المظاهر المعاصرة للعنصرية" في إسطنبول وبوثيقتهما الختامية المستفيضة، ويحث الأمانة العامة على التنسيق مع المجموعة الإسلامية في كل من نيويورك وجنيف لاعتماد تلك التوصيات الواردة في هذه الوثيقة وتلك المتضمنة في الدراستين السابقتين اللتين أعدتهما الهيئة وهما: "مواجهة الإسلاموفوبيا: أعمال لا متناهية" و "الإسلاموفوبيا واستراتيجيات مواجهة الإرهاب"، وذلك من أجل صياغة استراتيجية شاملة حول الإسلاموفوبيا.

8. بحث الهيئة على مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة والكيانات الدولية لمنع القبولية النمطية السلبية للأديان والشخصيات الدينية وما يرتبط بها من تحريض على الكراهية والتمييز والعنف على أساس الدين.
9. يشيد كذلك بالنشاطات التي قامت بها الهيئة منذ الدورة الأخيرة لمجلس وزراء الخارجية وشملت:
- أ. الإسهام في الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء، والتي انعقدت في بوركيينا فاسو من 30 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2018؛
- ب. التعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في تنظيم ندوة على مستوى الخبراء لوضع سبل مواجهة قرار الأمم المتحدة حول الميول الجنسية والهوية الجنسية، والتي عقدت يوم 9 ديسمبر 2018 في المملكة العربية السعودية؛
- ج. المشاركة في الاجتماع الرابع عشر حول التعاون فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والذي انعقد في الرباط بالمملكة المغربية من 3 إلى 5 يوليو 2018؛
- د. تنظيم حلقات عمل مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أبريل 2018 لتبادل أفضل الممارسات حول موضوع "أهمية مراعاة منظور حقوق الإنسان في السياسات والمبادرات المتعلقة بالتصدي للإرهاب" ومع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول موضوع "كيفية تعزيز المتابعة الفعالة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل" في نوفمبر 2017؛
- هـ. المشاركة في النشاطات المشتركة والاجتماعات التي نظمتها الآليات الأممية والإقليمية لحقوق الإنسان ذات الصلة لمناقشة وتعزيز الآراء المتعلقة بالقضايا التي تشغل بال منظمة التعاون الإسلامي؛
- و. جمع وإصدار كتيب يتضمن الدراسات المواضيعية للهيئة حول مختلف المواضيع المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان المعاصرة التي تحظى باهتمام العالم الإسلامي.
10. يأخذ علماءً بالجزء الأول من الدراسة التي أعدتها الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول تحديد المفاهيم والمؤشرات المتصلة بالحق في التنمية؛ وهي الدراسة التي تسلط الضوء على التحديات وتقتراح الحلول لتجاوزها. ويطلب من الهيئة مواصلة تحسين الدراسة وتوسيع نطاقها لإبراز أوجه الارتباط مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وذلك من أجل وضع الحق في التنمية موضع التنفيذ الفعلي، من خلال التعاون الوثيق مع الآليات الدولية ذات الصلة، ومنها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التنمية؛
11. يأخذ علماءً كذلك بوقائع الاجتماع الأول لفريق العمل الحكومي الدولي الذي انعقد يومي 17 و18 ديسمبر 2018 بهدف مناقشة الصيغة المنقحة لإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، بعنوان "إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان"، والتي أعدتها الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، ويحث الدول الأعضاء على استكمال وضع الصيغة النهائية للإعلان المنقح في أقرب الأجل وتقديم تقرير بنتائج العمل إلى مجلس وزراء الخارجية لاعتماده؛
12. يُقرّ بالعمل الجادّ المتواصل الذي تقوم به الهيئة لمراجعة "عهد منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل في الإسلام" بما يتماشى والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويطالب بالإسراع بوضع اللمسات الأخيرة على العملية بالتشاور مع الأمانة العامة والإيسيسكو ومجمع الفقه الإسلامي الدولي وغيرها من أجهزة المنظمة ذات الصلة؛

13. يرحب بانتخاب تسعة أعضاء في الهيئة (الملحق أ) خلال الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من أغسطس 2019.
14. يوافق، بمقتضى النظام الأساسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، على انتخاب السيد حاجي علي أسيكغول، ليحل محل السيد عمر فاروق التينتاس، كعضو في الهيئة.
15. يحث الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ذات الصلة، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية، على الاستفادة التامة من الخبرة الاستشارية للهيئة، بطرق مختلفة من ضمنها تعزيز التفاعل واستكشاف سبل تطوير المشاريع المشتركة والتعاون؛ وكذلك من خلال دعم عمل الهيئة ونشاطاتها؛
16. يشجع الهيئة على إقامة تعاون مع الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف الارتقاء بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بما يتماشى مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والنظام الأساسي للهيئة؛
17. يعرب عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية على ما تقدمه من لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في جدة من دعم متواصل، وتوفيرها جميع الخدمات اللوجستية اللازمة. كما يدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم للهيئة حتى تتمكن من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها والقيام بأنشطتها بالقدر الأمثل من التسهيلات.
18. يعرب عن شكره للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على جهوده القيمة لتسهيل عمل الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، ويطلب منه مواصلة مدِّ أمانة الهيئة بما يلزم من الدعم بخدمات السكرتارية من داخل الأمانة العامة للمنظمة لتمكينها من النهوض بالمهام الموكلة إليها بطريقة منظمة وفعالة.
19. يطلب كذلك من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

المرفق أ

انتخاب تسعة أعضاء في الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي لمدة ثلاث سنوات

انتخب مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السادسة والأربعين (دورة: خمسون عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية) في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 23 و 24 جمادى الثاني 1440هـ (الموافق: 1-2 مارس 2019)، تسعة أعضاء في الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمدة ثلاث (3) سنوات، ابتداء من أغسطس 2019، وفقاً للمادة 3 من النظام الأساسي للهيئة وكذلك المادة 4 و 66 من قواعد الإجراءات الداخلية للهيئة.

وجاءت نتائج الانتخابات كالتالي:

المجموعة الأفريقية:

- السفير شيخ تيديان تيام (جمهورية السنغال)
- السيد كامادي بيونابي (جمهورية أوغندا)
- السيد فارافينا بوسوغو بومبين (جمهورية الغابون)

المجموعة العربية:

- المستشار طلال خالد سعد المطيري (دولة الكويت)
- السيد محمد طاهر الحمدي (جمهورية تونس)
- الدكتور سعيد محمد الغفلي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

المجموعة الآسيوية:

- الدكتور أيدين م. صافيخانلي (جمهورية أذربيجان)
- السيد أحمد عزام أب رحمان (ماليزيا)
- السفيرة تسنيم أسلم (جمهورية باكستان الإسلامية)
